

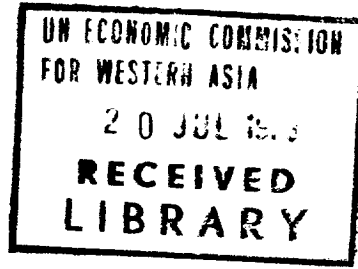
٤٣٧٥



٥٥٧٤



التوزيع : عام
E/ECWA/59/Add. 2
١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨
الاصل : بالانجليزية



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لشرق آسيا
الدورة الخامسة
٢ - ٦ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٨
عمان ، الاردن
البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة القرار ٤٢ (٤)
ممارسات الشركات عبر الوطنية
في الصناعة النفطية في المنطقة
(تقرير مؤقت)

تقرير مرحلي

عن ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية

في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا

تستند هذه الدراسة الى قرار اللجنة الاقتصادية لآسيا رقم ٤٢ (٤)، الدورة الرابعة، المنعقدة في عمان في نيسان/ابريل ١٩٧٧*.

ومن الناحية التاريخية، كانت شركات النفط الدولية هي المسيطرة في مجال تنمية الصناعة النفطية في انحاء العالم منذ نشأة هذه الصناعة. وكان من جراء تآكل قبضتها على جميع قطاعات النشاط من استكشاف وحفر و انتاج ونقل وتكرير وتوزيع أن أصبحت حلقات هامة في السلسلة النفطية. الا أن تغير المفاهيم على الساحة العالمية و ظهور سيطرة منظمة البلدان المصدرة للنفط قد أسهما في حدوث تعديل كبير في حلقات السلسلة النفطية. وقد حظيت هذه الشركات، التي كانت ملامحها الرئيسية تتمثل في طابعها عبر الوطني وقوتها المالية وتنظيماتها ذات التآمل الرأسي وعلاقتها الاحتكارية فيما بينها، بمساعدة العديد من الشركات المتخصصة الأخرى التي تعمل ككسرات مقاولة أو خدمات اراء شركات النفط.

ان هذه الشركات المتخصصة تفسح المجال لقيام الإل مركزية في المهام والمسؤوليات وتتيح استمرار عمليات اتخاذ القرارات والسيطرة في الصناعة النفطية من قبل شركات النفط ذات الخبرة العالية في أداء الوظائف التقنية الضرورية المعقدة.

* ينص القرار على : ان اللجنة الاقتصادية لآسيا ، ان تدرك الأهمية القصوى للصناعة النفطية في اقتصاديات المنطقة ، وان تشير الى برنامج العمل والأولويات لعام ١٩٧٧ و لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ للوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية و المشتركة بين اللجنة والمركز المصني بالشركات عبر الوطنية المتضمن في الوثيقة E/ECWA/44/Add.1 ، تقرر ان يكون موضوع ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في المنطقة أحد المواضيع التي يشملها البرنامج أعلاه مع اعطاء الأولوية القصوى لهذا الموضوع.

فذلك أدت سيطرة منظمة البلدان المصدرة للنفط الى ظهور شركات النفط الحكومية التي أصبحت لها، في بعض الحالات، السيطرة التامة على وظائفها المتعلقة بالانتاج، مثلما في العراق، ولكن الوظائف المختلفة كلما تكون متنامية. وبصفة عامة، تحتاج هذه الشركات الحكومية الى مساعدة الشركات الدولية في عمليات التكرير و انتاج النفط الخام. وهي تدخل دارفا في عقود توريد طويلة الأجل مع شركات النفط الكبرى للتقليل الى ادنى حد من مشاكل الوصول الى أسواق البلدان المستهلكة، كما تم عقد اتفاقات ثنائية لتوريد النفط الى بلدان قد تمتلك فيها، في بعض الأحيان، أسهما في قطاع التكرير. ومع انساب الشركات الحكومية الدراية التقنية، فانها تطلب خدمات المقاولين وشركات الخدمات في عملياتها الخاصة بالتنقيب وبناء معامل التكرير.

ولكن، على الرغم من تخير البيئة، يتمين النظر الى مشاركة شركات النفط الدولية في الصناعة في ضوء عدة اتجاهات عامة. ففي معظم الحالات، تهذل شركات النفط الدولية جهود البحث و التطوير اللازمة لتطوير التقنيات و المعدات، سواء بمفردها أو بالاشتراك مع الشركات البترولية المساعدة (شركات الخدمات و شركات تطوير العمليات، الخ .) . وهي، من الناحية العملية، لا تمتلك على الاطلاق التكنولوجيا المصنعية التي تقوم بتطويرها شركات البناء أو شركات الانشاءات الهندسية أو المقاولون. وفي الحقيقة، تقوم اسمية شركات النفط، بصفة رئيسية، على قدرتها على السيطرة على المعرفة الفنية في جميع قطاعات النشاط تقريبا. وتبدو هذه السيطرة على المعرفة الفنية حاسمة، ان هي المسؤولة عن احتفاظ شركات النفط بالسيطرة على الصناعة النفطية رغم فقدان السيطرة على الانتاج من الناحية العملية. وتتوقف عمليات تكرير و نقل النفط في التجارة العالمية، الى حد كبير، على تدبير المعرفة المتخصصة. و تبادر شركات النفط و تشارك في البحث عن حلول تقنية جديدة تقوم بتطويرها الشركات المتخصصة، كما لديها اهتمام لتقنيات التتاديم و الادارة التي تستمد منها كفاءتها في ادارة المشاريع.

و من المفهوم أن شركات النفط الدولية تريد أن يكون لديها حوافز في تشغيل جميع قطاعات الصناعة. غير أن ازدياد الدراية التقنية لدى الشركات الحكومية من شأنه أن يزيد التنافس مع شركات النفط الدولية حول المهارات التقنية للشركات البترولية المساعدة.

وفي ضوء ما يناهز عليه الموضوع من تعقيدات، ونظرا للقدر النخمن من الأعمال التي تجري حتى الان في جوانب مختلفة لعمليات الشركات عبر الوطنية في مختلف القطاعات، ومع الأخذ بعين الاعتبار لما يتدلبه قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا المتعلق بممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في المنطقة، فان الدراسة تهدف الى التركيز على جوانب في عمليات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية مثل الاستكشاف و انشاء معامل التكرير و المرافق الأساسية، و دورها في نقل التكنولوجيا و تطبيقها. و عليه، فقد تم اعداد تخطيط

تمهيدى تم ارساله الى الحكومات الأعضاء والمنظمات المعنية وشكل اساس المناقشة مع المسؤولين الحكوميين ومع ممثلي المشروعات العامة والخاصة العاملة في مجال الصناعة النفطية .

وفي شهرى حزيران / يونيو و تموز / يوليو توجهت بعثة الى العراق والكويت والمملكة العربية السعودية . وكان الغرض من البعثة ثلاثي الاتجاه : (أ) اطلاع المسؤولين في الحكومات والمنظمات العربية بطريقة شاملة ودقيقة على برنامج عمل الوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمشاركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، و البرامج الحريضة للبحث المتعلق بالشركات عبر الوطنية ، و انشاء نظام شامل للمعلومات يتعلق بالشركات عبر الوطنية ، وبرنامج المساعدات التقنية لمركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية . (ب) جمع المعلومات عن القوانين الخاصة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . (ج) اجراء مناقشة مع المسؤولين الحكوميين حول التخليط الأولي الذي تم اعداده للدراسة المتعلقة بممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

وفي ضوء ما تلقته البعثة من تعليقات موضوعية وما أجرت من مناقشات مع المنظمات والمشروعات الحكومية المسؤولة ، جرى تعديل مشروع التغطيت ليغطي النقاط والمجالات التي جرى التأكيد على تغطيتها بشكل أشمل وأدق في هذه الدراسة . (مرفق صورة من التخليط المنقح) .

و تقترح الدراسة ، في الفصل الأول ، استعراض تنظيم الصناعة النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، مع الاهتمام بصفة خاصة بشركات النفط الدولية وشركات النفط الوطنية والشركات المتخصصة (البترولية المساعدة) .

ويحدد الفصل الثاني الاتجاهات في ملكية وعمليات الصناعة النفطية في المنطقة منذ عام ١٩٧٣ ، أخذاً في الاعتبار المؤلفات الواسعة الموجودة قبل عام ١٩٧٣ .

ويتناول الفصل الثالث بالتفصيل نشاطات الصناعة الإقليمية ويحلل ، حيثما أمكن ، الاتفاقات الحالية المتعلقة بالادارة والتسويق والتراخيص ، ومدى أثر مشاريع المفتاح باليد ، والمشاركة في الانتاج ، والاستثمارات المباشرة ، والمشاريع المشتركة ، ونقل التكنولوجيا . وسيتمين الحصول على معلومات عن اساليب نقل التكنولوجيا وعلى وسيلة لتقييم التكاليف والفوائد المتصلة بهذا الموضوع ، وتطوير التكنولوجيا وأثرها على التعاون بين الشركات الحكومية والخاصة ، ومجالات تكنولوجيا النفط التي تهيمن على نشاطات الشركات عبر الوطنية والمعايير التي تتبعها في تسعير التكنولوجيا . غير أنه تجدر الاشارة الى أن هذه القضايا البالغة الأهمية والمتعلقة بالمشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا لن تلقى معالجة تفصيلية اذا تعذر الحصول على المعلومات المتصلة بها .

ويتضمن الفصل الرابع خلاصة للنتائج والاستنتاجات. ولدى إجراء هذه الدراسة، حسب التخطيط الوارد تحت مختلف الفصول المذكورة اعلاه، فان المنهج الذي سيتبع للاستقصاء والتحليل سوف يركز، في جملة أمور، على ما يلي :

- (١) البيانات التقنية التي تشمل تقديرات البلد للاحتياجات و تكاليف الانتاج والاستثمارات في قطاعات مختلفة للصناعة.
- (٢) البيانات المالية عن الأصول، والبيعات، والأرباح، وسياسة الاستثمار واعادة الاستثمار، والاستراتيجيات تجاه التنويع سواء في اطار التنازل الافقي بين الأشغال البديلة للطاقة مثل الخاز الطبيعي و الفحم و حجر السجيل و الطاقة النووية، الخ أو في اعمال مختلفة تماما. و يعتقد أن المتغيرات المالية، في مجملها، عنصر رئيسي في تقدير قوة هذه الشركات.
- (٣) بيانات عن سياسات التمييز تجاه البلدان المضيفة. و يعتقد أنه ينبغي الحصول على بيانات عن حصة الشركات الخاصة من المشاريع في الشرق الأوسط للمقارنة بينها وبين المشاريع التي قامت بها مثل هذه الشركات عندما عملت في بحر الشمال والمنحدر الشمالي ومناطق أخرى. ومن المهم معرفة أن الأرباح المتساوية بالدولارات للبرميل الواحد لا تدل على معدلات مماثلة للماعد نظرا لأن المدخلات الرأسمالية وعوامل الخطر قد تختلف اختلافا كبيرا.

ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية

في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا

(تخطيط)

مقدمة

خلفية تاريخية موجزة

الفصل الأول : تنظيم الصناعة النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا

ألف - شركات النفط الدولية

- ١- التامل
- ٢- القدرة المالية
- ٣- أعمال البحث والتطوير التكنولوجية

باء - شركات النفط الوطنية

- ١- البلدان المصدرة للنفط الخام
- ٢- البلدان المستوردة للنفط الخام

جيم - الشركات المتخصصة (البترولية المساعدة)

- ١- المقاولون
- ٢- الشركات الهندسية
- ٣- شركات الانشاءات

الفصل الثاني : الاتجاهات في ملية وعمليات الصناعة النفطية منذ عام ١٩٧٣

الفصل الثالث : نشاطات الصناعة في المنطقة

- ١ - عقود الإدارة
- ٢ - اتفاقات التسويق
- ٣ - اتفاقات التراخيص
- ٤ - مشاريع المفتاح باليد
- ٥ - المشاركة في الانتاج
- ٦ - الاستثمارات المباشرة

ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة والنفط
في منطقة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، (تابع)
(تخطيط)

الفصل الثالث : نشاطات الصناعة في المنطقة

- ٧ - المشاريع المشتركة *
٨ - نقل التكنولوجيا *

الفصل الرابع : الخلاصة والاستنتاجات

التذييلات

- ألف - جداول احصائية
باء - ملاحظات تقنية

* هذان البندان ، على أتميتهما ، قد لا يحظيان بتفعية مناسبة ان لم يمكن الحصول على معلومات كافية .